اللجنة الدولية للحقوقيين

29 حزيران/يونيو

# إسرائيل/فلسطين: لجنة التحقيق بشأن النزاع في غزة: خطوة تجاه المساءلة، لكن من الضروري إتخاذ إجراءات حاسمة اخرى

تطالب اللجنة الدولية للحقوقيين مجلسي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والأمن بالإستجابة إلى توصيات لجنة التحقيق المستقلة في نزاع غزة عام 2014 بهدف ضمان المساءلة، بما في ذلك الانتصاف الفعال وجبر الضرر، عن كل حالات انتهاكات القانون الدولي الإنساني و تجاوزات حقوق الإنسان التي ارتكبها جيش الدفاع الإسرائيلي والجماعات الفلسطينية المسلحة. يجب تنفيذ توصيات لجنة التحقيق بالكامل.

وبالإضافة الى ذلك، تطالب اللجنة الدولية للحقوقيين مجلس حقوق الإنسان بإنشاء آلية مستقلة لمراقبة تنفيذ كلا الطرفين لتوصيات اللجنة.

ويوثق التقرير، الذي نشر الأسبوع الماضي، والذي تتم ماقشته اليوم في مجلس حقوق الإنسان، انتهاكات جسيمة للقانون الدولي وتجاوزات لحقوق الإنسان خلال النزاع، مثل الهجمات العشوائية، بما في ذلك الهجمات التي لا تحترم مبدأ التناسب، والهجمات المباشرة ضد المدنيين، والهجمات المباشرة ضد المواقع المدنية غير المبررة بموجب القانون الدولي الإنساني.

ووجدت اللجنة أنه تم استعمال المدفعية وغيرها من الأسلحة المتفجرة في أماكن مكتظة بالسكان، وأن أحياءا برمتها دمرت في غزة، وأنه تم استعمال صواريخ لا يمكن توجيهها.

وكما أشارت اللجنة إلى ذلك، فأنه يمكن لبعض هذه الأفعال أن تشكل جرائم حرب.

وصرح سعيد بنعربية مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين أنه "على السلطات الإسرائيلية والفلسطينية كسر حلقات الإفلات من العقاب المزمنة في النزاع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. يجب التحقيق جدياً في كل أدلة جرائم الحرب ذات المصداقية التي أشارت إليها لجنة التحقيق، كما يجب أن لا يسمح لأي أحد مسؤول عن هذه الجرائم، سواء كان عسكريا أو مدنيا، ومهما علا منصبه، من الإفلات من العدالة."

وإلى اليوم، فشل الإسرائيليون والفلسطنيون على السواء في احترام التزاماتهم بموجب القانون الدولي بالقيام بتحقيق فعال في الإنتهاكات وملاحقة المسؤولين جنائياً.

وفشلت التحقيقات والإجراءات الجزائية التي باشرها المدعي العام العسكري لجيش الدفاع الإسرائيلي، الذي يشارك في تخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية الإسرائيلية، في الإمتثال إلى المعايير الدولية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاستقلال والحياد.

كما لا يظهر أن السلطات في غزة قد باشرت أي تحقيقات بخصوص الإنتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها المجموعات المسلحة الفلسطينية.

وتطالب اللجنة الدولية للحقوقيين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية بتوفير آليات تحقيق فعالة، ومستقلة ومحايدة تتلاءم مع المعايير الدولية.

وفي غياب هذه الإصلاحات، يمكن وينبغي على آليات العدالة الدولية ردم هوة المساءلة والانتصاف عندما تكون السلطات المحلية غير راغبة أو غير قادرة على إدارة العدالة بشكل فعال.

"على السلطات الإسرائيلية والفلسطينية إصلاح أنظمة تحقيقاتها وملاحقاتها الجنائية، كما عليها التعاون بشكل كامل مع آليات المساءلة الدولية، بما في ذلك البحث التمهيدي الذي باشرته المحكمة الجنائية الدولية. يجب ان يكون الهدف خلال هذا المسار هو إظهار الحقيقة حول الإنتهاكات، وتحديد ومساءلة المسؤولين، وضمان حقوق الضحايا، ومنع أي تكرار،" ختم بنعربية.

للإستعلام:

تيو بوتروش، المستشار القانوني في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، هاتف: 670735747 33+البريد الاكتروني: theo.boutruche@icj.org